

وبرز «جدول الأعمال 21» من قمة الأرض في ريو (1992)، وقمة القاهرة للسكان والتنمية (1994)، والقمة الاجتماعية (1995)، ومؤتمر بكين حول المرأة (1995 أيضاً)، وقمة مونتييري للتمويل من أجل التنمية (2002)، ولقاءات عالمية على أعلى المستويات، ليشكل جدول أعمال طموح أزم البلدان كلها، من الأكثر تصنيعاً إلى الأقل تنمية، بالقيام بدورها وفق مبدأ «المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة».

وحُصر جدول الأعمال الطموح هذا في أهداف التنمية للألفية بالهاجس الأكثر إلحاحاً المتعلق بـ «أفقر الفقراء». وفيما اتسمت هذه الأولوية بأنها مبررة أخلاقياً، أبعدت إلى حد كبير من اهتمامات التفكير والمؤسسات التنموية ما يُسمّى «البلدان المتوسطة المدخول» التي كانت لبّت بالفعل معظم أهداف التنمية للألفية. وواجهت البلدان العالية المدخول تحدياً واحداً فقط يتعلق بمسؤولياتها كبلدان مانحة أو ممكّنة، ليس على صعيد الغبن الاجتماعي أو الاختلال البيئي داخل حدودها.

وكانت النتيجة أن زيادة دراماتيكية في التفاوتات حصلت حول العالم في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء في العقود الثلاثة الماضية ولم يلاحظها أحد تقريباً. مجدداً، كان الناس الذين نزلوا إلى الشارع هم من أعاد مسألة التفاوتات إلى جدول الأعمال، فاحتلوا سلمياً الفضاءات العامة والصفحات الأولى لوسائل الإعلام في حركة استعادت صوت الـ «99 بالمئة»، أي الأغلبية الساحقة لسكان العالم التي تملك حصة أقل من الثروة والمدخول العالميين فيما الواحد بالمئة الأعلون يزدادون غنى كل سنة.

وفيما نقرب من 2015، التاريخ الهدف لمعظم أهداف التنمية للألفية، يناقش الخبراء ما إذا كان الطموح المتدني جداً، المتمثل بالحد من نسبة الفقر المدقع بواقع النصف خلال 25 سنة، تحقق أم لا. وفي الوقت نفسه، ازداد متوسط المدخول العالمي أكثر من الضعفين فيما ازدادت التجارة خمسة أضعاف. ويكشف العدد المتزايد لأصحاب المليارات حول العالم، وكثيرون منهم في بلدان نامية، الخطر الأخلاقي في شكل صارخ، فثمة أقلية صغيرة تجني منافع تسد ثمنها الأغلبية.

يحمل هذا التقرير المتعلق بالمجتمع المدني العربي رسائل مهمة كثيرة. وتشمل هذه الرسائل استنتاجاً قوياً جداً هو ضمني لكن يمكن أن يُقرأ من بين السطور، ومفاده بأن المجتمعات المدنية العربية ومنظماتها ليست مرحلة وستنتهي بل قوة حيوية تحتاج إلى الاعتراف بها، واحترامها بحد ذاتها، والإقرار بها لدورها في الحوكمة.

لطالما تجوهلت الطموحات الديمقراطية للمواطنين العرب، ليس فقط من حكوماتهم بل كذلك من المؤسسات التنموية الرئيسية. ففي 2010، وضع كل من تصنيفين رئيسيين من التصنيفات المرتبطة بالتنمية والمخصصة للبلدان، وهما مؤشر القيام بالأعمال الخاص بالبنك الدولي ومؤشر التنمية البشرية الخاص بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مصر وتونس في مصاف أنجح البلدان في المنطقة. وفي العام نفسه، بيّن «الربيع العربي» في شكل دراماتيكي أن السياسات ومؤشرات الرفاهية المقاسة من هذين المؤشرين لم تكن الهمّ الأبرز للمواطنين أنفسهم الذين من المفترض أن يستفيدوا من التنمية. فحقوقهم وآمالهم لم تُقس ولم تُؤخذ في الاعتبار. ومن خلال رفع الصوت والنزول إلى الشارع، ضمن المجتمع المدني العربي أنه لن يُتجاهل مجدداً. وثمة 13 مساهمة وطنية في هذا التقرير، كل منها نتاج لبحوث ومتابعة وبناء لتحالفات. وتعبّر المساهمات الوطنية هذه، التي جمعتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، عن هواجس مختلفة، وهي إذ تُستكمل بمراجعات إقليمية، تقدّم رؤية فريدة إلى النقاش العالمي الحالي حول جدول أعمال تنموي جديد.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، استُخدمت «التنمية» كثيراً كمرادف لـ «النمو الاقتصادي». ولو نمت بلدان العالم الثالث بسرعة كافية كانت ستلحق بالعالم الصناعي وكان كل شيء آخر (من التربية إلى المساواة بين الجنسين) سيحدث كنتيجة. وفي 1990، أُدخل مفهوم التنمية البشرية ليضع الناس، لا «الاقتصاد» المجرد، في المركز، فركّز على سياسات الصحة والتربية المستهدفة لبناء «رأس مال بشري». وسرعان ما أصبحت «التنمية المستدامة» محور توافق دولي جديد، استناداً إلى «أسس ثلاثة» هي الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

والتفاوتات القسوى هي نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية على المستويات العالمية والوطنية التي خفّضت الضرائب على رأس المال، وقلّصت المعايير الاجتماعية وحررت التنظيمات الخاصة بالتجارة والاستثمار والتشغيل وحركة رأس المال. فأكثر من ألفي اتفاقية تجارية واستثمارية، ثنائية وإقليمية، وقّعت خلال العقود القليلة الماضية، خلقت حقوقاً جديدة للشركات العابرة للقوميات، تشمل حقوقاً لا يملكها البشر: لقد نالت الشركات الحق بالاستقرار في أي مكان ترغب فيه، وبجلب أي موظفين تقرر أنها تحتاجهم، ومسموح لها بإعادة أرباحها إلى موطنها من دون أي قيود، بل وبمقايضة الحكومات طلباً لأرباح ضاعت بسبب سياسات مقررة محلياً، ليس عبر المحاكم المحلية بل عبر مجالس تحكيم دولية مصممة للدفاع عن مصالح الأعمال ولا تتوافر فيها حقوق الإنسان بالضرورة. ويُعتبر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يستضيفه البنك الدولي، محكمة غير شفافة تحل محل القضاء المحلي وتخلق في شكل ما قانونها الخاص من طريق التغاضي عن معايير حقوق الإنسان والمعايير البيئية، حتى تلك المقررة كمعاهدات دولية.

ولم يُخلَق أي واجب على الشركات للتعويض عن هذا التوسيع لحقوقها، وقد يكون هذا حقاً من أسباب بروز الحصة غير المتناسبة التي يملكها رأس المال في الحصول على منافع النمو والتقليص المتماثل لحصة العمالة من هذه المنافع الذي يحصل في معظم البلدان، الغنية والفقيرة.

وعلى عكس هذا الاتجاه العالمي، تعتمد أغلبية البلدان في أميركا اللاتينية، المنطقة الأكثر تفاوتاً في العالم، إلى تقليص التفاوتات من خلال سياسات اجتماعية فاعلة: تحويلات نقدية إلى الفقراء، دعم للتعليم العام، توسيع للضمان الصحي، أمن اجتماعي للفئات الأكثر هشاشة (العمال الريفيون والعمال المنزليون). وعلى خلاف توقعات التقليدية الاقتصادية، وبدلاً من إخافة المستثمرين وإخراجهم، تعايشت هذه السياسات وربما حفزت حتى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فالخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية الشاملة هي أفضل حافز اقتصادي.

وهي أيضاً من حقوق الإنسان، معترف بها في شكل واف في المادة 22 من الإعلان العالمي: «لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع، الحق في الضمانة الاجتماعية، وفي أن تُحقّق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنمو الحر لشخصيته».

واستُغلّت عبارة «بما يتفق ونظم كل دولة ومواردها» إذ اعتُبرت

مصدراً لعذر للدول لكيلا تفي بالتزاماتها إزاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأن هذه الدول لا تملك ما يكفي من الموارد المتوافرة. وهذا يعني عملياً أن أولويات أخرى، من النفقات العسكرية إلى حماية امتيازات البعض، تبرز إلى المقدمة.

وتتعلق نسبة الإنفاق العام المخصص للمسؤوليات الحكومية المختلفة والنسبة المئوية من موارد المواطنين الواجب عليهم المساهمة بها في النفع العام، بقرارات سياسية ولا يمكن تحديدها من الخبرة أو بمعادلات رياضية. وحين يملك الرأي العام وصولاً إلى صنع القرار والمعلومات المتعلقة بتطبيق القرارات، تتحسن نوعية السياسات.

لهذا قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون في خطاب أمام الجمعية العامة للمنظمة في 1 أيار 2014، إن «المحاسبة ضرورية لتقييم التقدم وتحقيق النتائج».

وخلال النقاش نفسه، أضاف «الراصد الاجتماعي» أن «المحاسبة لا تكون ذات معنى إلا إن أمكنت محاسبة الأقوياء».

والأقوياء هم ملاك الأراضي، والرائد قائد الشرطة في مجتمع ريفي بعيد. وفي العالم ككل، الأقوياء هم البلدان الكبيرة، والمؤسسات الحكومية الدولية (خصوصاً تلك المتعاملة مع التجارة والموارد المالية)، والشركات العابرة للقوميات، وحتى بعض المؤسسات الكبيرة والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الموازنات المقدرة بالمليارات من الدولارات.

وبالنسبة للمواطنين حول العالم، فإن حكوماتهم الوطنية هي المؤسسات الرئيسية التي يخاطبونها حين يحاولون تحسين وضعهم أو تصويب حالات غبن.

وكثيراً ما وجدت التحالفات الوطنية لـ«الراصد الاجتماعي» أيضاً أن أي بلد، كلما صغُر حجمه وازداد فقره أو هشاشته، تعرّض عملياً لمساءلة أكبر من اللاعبين الأجانب. فالبلدان كلها تخضع لواجب إبلاغ نظرائها عن احترامها لالتزاماتها القانونية في شأن حقوق الإنسان وفق المراجعة الدورية الشاملة لمجلس حقوق الإنسان. وهذه قفزة نوعية إلى الأمام. لكن البلدان النامية عليها أن تبلغ عن احترامها لالتزاماتها في شأن عضوية منظمة التجارة العالمية، ويشرف عليها صندوق النقد الدولي، حتى ولو لم تكن مدينة، وهي تبلغ كلاً من مانحيها الثنائيين فردياً وكذلك جماعياً.

حين يجلس بلد متلقٍ إلى طاولة مع مانحيه الـ12 أو الـ15، وهم أحياناً كثيرة مقرضوه في الوقت ذاته، إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد والمصارف التنموية الإقليمية، هذا يُسمّى «محاسبة متبادلة»! ويقول «الراصد الاجتماعي» إن هذا ليس

وودز»، وأي شركة أو «شراكة» ترغب في استخدام اسم الأمم المتحدة أو شعارها أو علمها بالإبلاغ إليه.

لا تتحقق المحاسبة من دون شفافية ووصول إلى المعلومات، فالشركات يجب أن تبلغ عن حساباتها في كل بلد على حدة، وعلى البلدان أن تحتفظ بسجلات عامة بأسماء مالكي الشركات، إلى جانب تقديمات معلوماتية أساسية أخرى. وعموماً يجب أن يملك المواطنون وصولاً، لا إلى المعلومات المتعلقة بالشركات فقط بل كذلك إلى الوثائق الحكومية كلها، إلى جانب وثائق المنظمات المتعددة الأطراف. ويجب خصوصاً اعتبار سرية عمل مجالس التحكيم في النزاعات بين المستثمرين والدول، مخالفة للمحاسبة الأساسية ومبادئ حقوق الإنسان. ويجب اعتبار السرية المصرفية التي تقوّض قدرة البلدان على فرض ضرائب على مواطنيها والشركات العاملة في أراضيها، عقبة رئيسية أمام إحقاق حقوق الإنسان وأهداف التنمية.

قبل سبعة قرون، استنتج الفيلسوف العربي ابن خلدون، والد علم الاجتماع الحديث، في المقدمة التي وضعها، ما يلي: «فتفهم من هذه الحكاية أن الظلم مخرب للعمران وأن عائدة الخراب في العمران على الدولة بالفساد والانتقاص». هي رسالة قديمة يجددها المجتمع المدني العربي في هذا التقرير الاستثنائي بالقول: من دون متابعة ومحاسبة فاعلتين للأقوياء، لن يكون ثمة جدول أعمال للتنمية وسيفقد النظام المتعدد الأطراف شرعيته.

الموقع الأمثل الذي يسمح لبلد نام باستجواب دائنيه عن وفائهم بالتزام الـ0.7 بالمئة، أو بسؤال صندوق النقد عن الزيادة الموعودة غير المطبقة في القوة التصويتية الخاصة بالبلدان الأفريقية.

وفي الواقع كثيراً ما يلاحظ أعضاؤنا أن المحاسبة أمام المواطنين مؤجلة في الأغلب أو مقوّضة بسبب هذه المحاسبة أمام الأقوياء الجارية في أشكال تضعف دور البرلمانات وتقوّض المؤسسات الديمقراطية.

وفي 2012، أسست قمة «ريو + 20» حول التنمية المستدامة، المنتدى السياسي الرفيع المستوى في الأمم المتحدة ليكون موقعاً للمراجعة الدولية للالتزامات المقررة من الحكومات. وليحصل هذا، يحتاج المنتدى إلى مساعدة مناسبة من أمانة عامة قوية، وأن يُبلّغ معلومات في شكل مناسب، وأن يُحضّر له من رئاسة أو ترويكا فاعلة تقدّم استمرارية وقيادة.

وبعد تفويض «ريو + 20» عن العالمية، على الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف أن تخضع للمحاسبة. فالشراكة العالمية حول التنمية، الموصوفة في الهدف الثامن من أهداف التنمية للألفية، لا تفتقر فقط إلى جدول زمني بل كذلك إلى آلية مناسبة للمحاسبة. ولا عجب أنها لم تُطبّق. وعلى أي جدول أعمال للتنمية أن يكون محدداً في ما يتعلق بوسائل التطبيق وكذلك حول المنتدى المخصص للمراجعة وآلية المتابعة والمحاسبة، والذي يمكن أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد تعزيزه كما دُكر أعلاه، فتُلزم الوكالات المتعددة الأطراف، ومؤسسات «بريتون